جامعة 08 ماي 1945 قالمة
2024 / 2023

مقياس الحوكمة و أخلاقيات المهنة
مستوى 3 ليسانس (مكتبات و معلومات)

المحاضرة 1 : الحوكمة مدخل مفاهيمي

تمهيد:

أصبحت الحوكمة من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحى تطبيقها أساساً في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام على كلّ من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها.

أولا: الحكم الراشد (الرشيد) أو الحوكمة

1- تعريف الحكم الراشد

أ. التعريف اللغوي

ينقسم هذا المصطلح إلى شقين هما:

الشق الأول: الحكم؛ وهو لفظ مأخوذ من الفعل "حكم"، بمعنى قضى، وهو مرادف للهدى والسواء والصواب، كما أنه عكس التيه والضلال، فحكم حكما، صار حكيما وتناهى عما يضره، وشيئ محكم هو شيئ لا اختلاف فيه ولا اضطراب.[1]

كذلك، له عدة معانى لغوية في قواميس اللغة العربية، فقد ورد أيضا: الحُكْم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم هو العلم والتفقه... حكم بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً، أي صار حكيماً، وحكم بالفتحة تعني قضى، أو قرر.

الشق الثاني: الرشد؛ عرفه القاموس المحيط بأنه الاستقامة وحسن التقدير والسداد في الرأي، بمعنى التعقل والعقلانية والتدبير الجيد للأمور.[2]

والأصل اللغوي للحكم الراشد مأخوذ من الكلمة اليونانية kubernal، والتي تعني حكم الأفراد وتسييرهم، ثم من اللغة اللاتينية بعد ذلك، أي من كلمة gubernare وتعني قيادة أو توجيه الباخرة، ثم انتقلت الى اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" Gouvernement، ثم أصبحت gouvernance ومنها جاءت كلمة « bonne gouvernance »، وفي اللغة الإنجليزية « good governance »[1].

وانطلاقا من هنا، بدأ تداول وأنتشار مفهوم الحكم الراشد من جديد على الساحة الدولية، خاصة مع صدور تقرير البنك الدولي لسنة 1989 حول واقع التنمية في العالم الثالث.

وعليه، فالتعريف اللغوي للحوكمة أو الحكم الراشد، يعني القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة السلطة بطريقة جيدة أو صالحة، تحتكم الى العقلانية والحكمة وحسن التقدير والتدبير والرأي السديد.

مفهوم الحوكمة لغة

الحكم وما يتطلبه ذلك من الالتزام والانضباط والسيطرة بوضع القواعد والضوابط التي تحكم السلوك، وبصورة تضمن ادارة وقيادة قوية ورقابة منضبطة.والحكمة بما تتطلب من توجيه وإرشاد وتوعية وإدراك لكافة ظروف العمل والاحتكام الى مرجعيات قانونية وأخلاقية وإدراية وثقافية يتم الرجوع اليها.وكذلك التجارب والخبرات التي يتم الاستفادة منها.

مفهوم الحوكمة اصطلاحا

إن الحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تجرى بموجبها ادارة المؤسسات، والرقابة الفاعلة عليها.ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وأصحاب المصالح.وتساعد القائمين تحديد توجه و أداء المؤسسة، ويمكن من خلالها حماية المصالح والإستثمارات المالية للمساهمين.

ب. التعريف الاصطلاحي

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحوكمة أو الحكم الراشد، وأغلب التعريفات الجديدة ركزت على البعد السياسي أكثر من الأبعاد الأخرى، يعدما كان الاهتمام في البداية منصبا على الجانبين الاقتصادي والاداري، علماً بأن تفاصيل المفهوم تتداخل مع كافة شؤون الحياة. ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات ايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعرف **البنك الدولي (1992)** الحكم الراشد بأنه:"**أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية**".[2]

هذا التعريف يركز على الطريقة التي يمارس بها الحكام السلطة الشرعية، في مجال تسيير وتدبير مختلف الموارد الموجهة لخدمة المجتمع وتنميته. ونلاحظ هنا عدم التطرق للبعد السياسي في الحكم الراشد، أي طرق اختيار وتعيين المسؤولين في الدولة، لكن دون اغفال جانب توسيع المشاركة للفاعلين الآخرين المعنيين بالتنمية.

كما وضع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (1997) مفهوما أكثر شمولا للحكم الراشد كما يلي: "**هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.**"[1]

ركز هذا التعريف على دعائم ثلاث للحكمة هي: الدعامة الاقتصادية والسياسية والادارية، أي أنه اشتمل على البعد السياسي كركيزة قاعدية بصلاحها تصلح باقي المجالات، باعتباره الاطار المؤسس، وبالتالي المتحكم في مختلف السياسات في التي تسير في ضوئها هياكل الدولة.

- تعريف الحوكمة) (Oliver Williamson

" الحوكمة بأنها : " و هو عالم اقتصاد أمريكي (1932- 2020) "
مختلف الإجراءات الموضوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لأجل ايجاد تنسيقات داخلية بغية تخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يلاقيها السوق حاضرا". كذلك يعرف "

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية ((IFC

تعرّف الحوكمة بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسة وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسات وضمان فهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء لها، وكذلك تحديد القواعد والاجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمر الشركة .

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح ، والتي اتفق عليها فهي : " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ", الحوكمة أو الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد هي مفاهيم تعبر عن إدارة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان وتوسع خياراته وقدراته وفرصه وحرياته السياسية والاقتصادية والثقافية.

المفهوم الشامل للحوكمة

الحوكمة هو استخدام أسلوب الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد عبر مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة في الأداء والتميز عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة

ج. أبعاد الحكم الراشد

تتفاعل ثلاثة أبعاد أساسية فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا، لتحقيق وتجسيد نموذج فعال للحكم الراشد وهي:[1]

- **البعد السياسي**

ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية أو النظام السياسي وشرعيته؛ من حيث اختيار ممثلي الشعب والمسؤولين عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**

ويتعلق من جهة بطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادى والاجتماعى، وبخصائص المجتمع المدني وحيويته وارتباطه أو استقلاله عن الدولة، وتأثير ذلك على

الموطنين، من حيث مستوى المعيشة، مثل العدالة الاجتماعية في التنمية أو الفقر والتهميش...الخ.

- البعد التقني أو الفني

ويتعلق بأداء الادارات المختلفة وكفاءتها وفاعليتها وطرق تسييرها، ومدى اعتمادها على معايير النزاهة والاستحقاق والشفافية والمحاسبة وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات... الخ.

د. فواعل أو أطراف الحكم الراشد

للحكم الراشد ثلاث فواعل أو أطراف منظمة ومهيكلة في شكل تنظيمات وهيئات، تتكفل بتجسيد وتفعيل تلك القواعد والأسس التي بني عليها الحكم الراشد، كشركاء في عقد اجتماعي ثلاثي، وهذه الفواعل هي:

- **الحكومة**

أو المؤسسات السياسية والقانونية وأجهزة الدولة الادارية المختلفة المستويات، كالوزارات وما يتبعها والبرلمان وجهاز العدالة والولاية والبلدية ومجالسهما... لكن مع ضمان الحد المطلوب من الاستقلالية والفصل بين السلطات، وتوفير المناخ الديمقراطي والعدالة والمساواة أمام القانون والشفافية... وبالتالي فهذا الفاعل الأول يمثل البعد السياسي في الحكم الراشد.

- **القطاع الخاص**

يتمثل في مجمل المؤسسات والشركات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، التي تضمن عملية انتاج السلع وتوفير الخدمات المختلفة التي يحتاجها المجتمع. والقطاع الخاص مكمل هام للقطاع العام، يقوم على حرية الفرد وروح المبادرة في انشاء المشاريع، وبالتالي فهذا الفاعل يمثل البعدين الاقتصادي والتقني (الاداري) في الحكم الراشد.

- **المجتمع المدني**

وهو مجموعة التنظيمات والاتحادات والجمعيات التي تمثل المواطنين، وتجمعهم في اطار منظم واحد له اهتمامات وأهداف مشتركة، من خلالها تعمل على الدفاع على حقوقهم وتفاوض من أجلها، وهي اللسان الناطق باسمهم، كما تمثل أداة المشاركة والاقتراح سواء

أمام السلطات العمومية أو قوى السوق. وهذا الفاعل هو الذي يجسد الى حد كبير الجانب أو البعد الاجتماعي في الحكم الراشد، بمعنى آخر يمثل مجموع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم وطبقاتهم.

هـ. عوامل ظهور وتطور مفهوم الحكم الراشد

- النهضة العلمية ودخول عصر الأنوار والتحرر الفكري في أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر ميلادي.
- التحول من النظام الملكي الاقطاعي الاستبدادي الى الليبرالية في السياسة والاقتصاد.
- سقوط المعسكر الاشتراكي في نهاية ثمانينات القرن العشرين وسيطرة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق في العالم.
- هيمنة قيم العولمة ومفاهيمها مثل الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان والمجتمع المدني وحرية الاعلام والنزعة الفردية.
- فشل استراتيجيات النمو والتنمية في دول العالم الثالث المتخلفة، بسبب سوء الادارة والفساد.
- تغير دور الدولة وتقلص تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية...

قائمة المراجع

- فضيل دليو (2010)،التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال: المفهوم والإستعمالات،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان.
- رياض عيشوش (2012)،حوكمة تكنولوجيا المعلومات : ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة،في: ملتقى وطني حول الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة بسكرة.
- الحوكمة منهج قيادة متطورالدكتور مهند العزاوي – ماي 2017 / https://saqrcenter.net/?p=364